من جميع الاراضي العربية الى خطوط [الرابع من] حزيران (يونيو)»، وهي المرة الاولى التي يستعاض فيها عن عبارة «الدولة الاجنبية» بكلمة «اسرائيل». كما دعا القرار، «بقوة، الى ضرورة العمل من اجل وضع قرار مجلس الامن [الرقم] ٢٤٢ موضع التنفيذ الكامل». وأيّد القرار مهمة ممثّل الامين العام للامم المتحدة، يارنغ، واعتبر ان مبادرة يارنغ[٢٦]، في شباط (فبراير) ١٩٧١، هي «الخطوة العملية لاقرار سلام عادل، ودائم، في الشرق الاوسط». وحمّل المؤتمر اسرائيل مسؤولية اغلاق الطريق أمام مهمة يارنغ في الشرق الاوسط، بسبب رفضها لمبادرته. وتضمّنت القرارات جانباً تنفيذياً، عبر الدعوة الى قيام افريقيا ببذل الجهود التي تتوخّى تنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، وبعث النشاط في مهمة يارنغ، وتجديد الحوار غير المباشر بين مصر واسرائيل. وكلّف المؤتمر الرئيس الموريتاني الاسبق، مختار ولد دادا، رئيس الدورة، ليتشاور مع بقية الرؤساء، بغية «استخدام نفوذهم لضمان تنفيذ القرار». وعلى هذا الاساس، تمّ تشكيل «لجنة العشرة» من رؤساء عشر دول افريقية، للقيام بمهمة الوساطة بين مصر واسرائيل. وبدورها، شكّلت «لجنة العشرة» لجنة فرعية من أربعة رؤساء، أطلقت عليها الصحف اسم «لجنة الحكماء»، كُلّفت بالتشاور مع مصر، واسرائيل، لتنفيذ قرار مجلس الامن.

في بداية مشاوراتها مع كل من مصر واسرائيل، أكدت «لجنة الحكماء»، بلسان الرئيس السنغالي السابق ليوبولد سنغور، ان مهمتها هي مساعدة يارنغ على تطبيق قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، الذي قبله الطرفان، لا ان تجد بديلاً منه. وضمن هذا الاطار، وجّهت اللجنة مذكرة الى كل من مصر واسرائيل، تضمّنت ستة بنود تشمل الموافقة على استئناف المفاوضات بشكل غير مباشر، وباشراف يارنغ، والاتفاق على فتح قناة السويس، وقيام حدود آمنة لبلدان المنطقة، وحل قضايا الأمن بضمانات من الامم المتحدة، وتحديد كيفية الانسحاب من على الأراضي العربية المحتلة، وضمان حرية الملاحة في جميع المضائق المائية.

وبينما ردّت مصر بالموافقة على جميع النقاط السابقة، ردّت اسرائيل باجابات مراوغة عن جميع النقاط. وأرسلت اللجنة تقريراً عن المذكرة السابقة الى الأمين العام للامم المتحدة، ولكنها لم تُعلم أعضاء منظمة الوحدة الافريقية، رسمياً، بنتائج جولتها.

وهكذا، فعندما عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة جلساتها لمناقشة قضية الشرق الاوسط، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١، كرّرت الدول الافريقية مواقفها السابقة في الامم المتحدة عند التصويت على القرار الافرو ـ آسيوي، وانقسمت بين مؤيد للموقف العربي وممتنع عن التصويت. وبعد عرض تقرير «لجنة الحكماء» على الجمعية العامة توقفت اللجنة عن العمل[٢٧].

وتجدر الاشارة، هنا، الى ان قرار القمة الثامنة أكد المحاور الثلاثة لدبلوماسية مصر تجاه النزاع، وهي: (أ) قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، بكل بنوده، هو أساس التسوية السلمية للقضية برمّتها؛ (ب) الانسحاب الاسرائيلي الكامل من على كل الاراضي العربية التي احتلتها نتيجة لعدوان الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ هو الشرط الاساس للتسوية السلمية؛ (ج) مهمة المبعوث الشخصي للأمين العام للامم المتحدة، السفير يارنغ، هي الاطار الثابت للمباحثات غير المباشرة مع اسرائيل، بغية التوصّل الى تسوية سلمية[٢٨].

وباتخاذها لقرار التوسّط من اجل تسوية نزاع الشرق الاوسط، سلكت منظمة الوحدة الافريقية مساراً، أكدته وكرّرته فيما بعد، ويتلخّص في ان المنظمة تتخذ قراراً يخصّ الشرق الاوسط يقترب من المطالب العربية، اذا كان لدى العرب تصور موحّد من القضية المعنيّة، وشريطة ان لا يمسّ